



معرف الكائن الرقمي للمقال: (DOI)10.54239/2319-024-001-002

عملية التحصيل الضريبي في بلاد المغرب القديم خلال الفترة الرومانية The process of Tax Collection in the Ancient Maghreb during the Roman Period

د/ عماد بونقاب*

جامعة الحاج لخضر باتنة 01- / الجزائر

مخبر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع

imad.bounnagab@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2025/05/22

تاريخ الإرسال: 2025/02/17

الملخص:

إن هذا المقال هو عبارة عن تقديم دراسة تاريخية هدفه الكشف عن عملية التحصيل الضريبي الروماني في بلاد المغرب القديم، حيث كانت لهذه العملية أهمية كبيرة بالنسبة لروما وبلاد المغرب خاصة من الناحية الاقتصادية، السياسة، العسكرية والاجتماعية، كذلك مراحل التحصيل الضريبي والتي مرت عبر مرحلتين الأولى غير مباشرة تميزت بعدم الاستقرار بالمنطقة خلال تلك المرحلة مما نتج عنه مداخيل قليلة، سوء تسيير، كذلك بروز جملة من المشاكل الاقتصادية، عدم الترتيب والتنظيم والثانية مباشرة تميزت هذه المرحلة بالقيام بعملية احصاء واسعة للأفراد وممتلكاتهم، قصد معرفة القيمة الضريبية التي يمكن تحقيقها، ومعالجة مشكلة التهرب الضريبي، كما قامت أيضا بإنشاء مصلحة خاصة بالأحوال الشخصية، وإلزام المواطنين بالتصريح بالموايد والممتلكات، بالإضافة إلى سير عملية التحصيل الضريبي، حيث اعتمدت السلطات الرومانية على استراتيجية خاصة لتحقيق الاستغلال الأمثل من خلال سن القوانين التنظيمية والاعتماد على هيئات وشخصيات مكلفة بالتحصيل الضريبي في بلاد المغرب القديم خلال تلك الفترة،

*د. عماد بونقاب/ الجزائر.



وختاما تم إبراز مميزات هذا النظام الضريبي الروماني في بلاد المغرب القديم، أما الخاتمة فقد كانت عبارة عن نتائج متعلقة بهذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي؛ التحصيل الضريبي؛ الاقتصاد؛ النظام المالي؛ الأنونة؛ النظام الإمبراطوري؛ بلاد المغرب القديم؛ الرومان.

Abstract:

Through this article, we are trying to present a historical study to reveal the process of Roman tax collection in the ancient Maghreb, where we will discuss the importance of this process for Rome and the Maghreb, especially from the economic, political, military and social points of view, as well as the stages of tax collection, which passed through two stages, the first was indirectly characterized by instability in the region during that stage, which resulted in low incomes, mismanagement of the emergence of a number of economic problems, lack of order and organization, and the second was directly characterized by The Roman authorities relied on a special strategy to achieve optimal exploitation through the enactment of regulatory laws and relying on bodies and individuals charged with tax collection in the old Maghreb during that period, and we concluded the study with the features of this Roman tax system in the old Maghreb, the conclusion was the results related to this topic.

Keywords: The tax system; tax collection; economy; financial system; annona; imperial system; the ancient Maghreb; the Romans.

-مقدمة:

تعتبر الضرائب القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الروماني خاصة من الناحية المالية، إذ أنه بتوفر رؤوس الأموال تتحقق الأهداف وتحافظ على وجودها الاقتصادي، والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، لذا عملت على إدارة مميزة وتنظيم محكم لهذا الجانب، خاصة في المناطق التي احتلتها، ولعل أبرزها بلاد المغرب القديم، كتنظيم والإشراف على العملية الإحصائية خاصة والجبائية عامة،



من خلال سن القوانين، تشديد العقوبات على المتهربين، انشاء هيئة خاصة تشرف على هذه المهمة، وذلك من أجل الاستغلال الأمثل لهذا المورد الجبائي المهم. واستنادا لما سبق نطرح الإشكالية التالية:

-كيف ساهمت عملية التحصيل الضريبي ببلاد المغرب القديم في النهوض بالاقتصاد الروماني ومعالجة مختلف مشاكله؟

واستنادا لما ذكرنا سابقا يتبادر إلى ذهننا مجموعة من الأسئلة الفرعية أبرزها:

-فيما تتمثل الأهداف التي سطرتها روما من خلال الاهتمام بعملية لتحصيل الضريبي؟ ماهي المراحل التي عرفت هذه العملية؟

-ما هي أبرز مميزات هذه العملية؟

-وفيما تكمن نتائجه؟

1-أهداف عملية التحصيل الضريبي:

فرض ضرائب جديدة على السكان، أعمال السخرة، تقديم التموين للجيش، حيث كانت بلاد المغرب القديم أكبر الولايات الرومانية التي تدفع الضرائب إلى السلطات الرومانية خاصة في القرن الثالث ميلادي (تسعديت، 1990:162)، وهذه السياسة الاستنزافية كانت لها انعكاسات سلبية عديدة على بلاد المغرب القديم، حيث أدت إلى انخفاض مردود الأرض، وتعدد الضرائب وتجاوزات الشركات المسؤولة عن عملية التحصيل، بالإضافة إلى النمو الديموغرافي الكبير، أدى إلى تأثر المزارعين، مما دفعت بالكثير منهم إلى الهجرة عن أراضيهم والتوجه إلى المدن بحثا عن ظروف حياة أحسن، إذ ساعدهم في ذلك منح حق المواطنة لهم، مما أدى إلى تراجع المساحات المستغلة، وما تبع ذلك من تراجع في الإنتاج، انخفاض مداخيل الخزينة الرومانية التي أصبحت عاجزة عن تموين المواطنين الرومان بالمؤن، مما ساهم في نشر حياة عدم الاستقرار السياسي، حيث دامت هذه الأوضاع مدة طويلة سميت بالفوضى العسكرية (بشاري، 2013: 273)

القيمة الاقتصادية للنظام المالي كان أحد أهم الإغراءات القوية التي بنيت عليها الحضارة الرومانية، حيث أصبحت لا يمكن لها أن تسير إلا من خلال تدفق رؤوس الأموال التي تأتي من الضرائب (Corbie, 1991, p. 662)، خاصة بعد القرن



الثالث ميلادي حيث زادت فيه قيمة وشراسة الضريبة نتيجة الأزمة الاقتصادية، السياسية، العسكرية، التي كادت أن تعصف بكيانها الوجودي، حيث أوردت إحدى المصادر الكلاسيكية أن فرض الضرائب لم تكن نزوة استبدادية، بل هي ضرورة حتمية بسبب خطورة الأوضاع خلال تلك الفترة (Lepelley, 1967, p. 135)

سعت الإمبراطورية الرومانية من خلال فرض النظام الجبائي المتمثل أساسا في الضرائب إلى توفير السيولة المالية الكافية لمحاربة ارتفاع الأسعار، كثرة النفقات العمومية، بالإضافة إلى تغطية العجز القائم في ضعف القدرة الإنتاجية، وبالتالي بروز ضعف في السيولة، وتضخم كبير أدى إلى تقلص القدرة الشرائية للمواطن الروماني وقلة قيمة العملة (شنيتي، 2012: 51). فلم تجد السلطات الرومانية أي مخرج لهذه الأزمة سوى الرفع من القيمة الضريبية وتوسيع الإطار الجغرافي لها بالإضافة إلى تنويع المداخل الضريبية من خلال إيجاد منابع ضريبية جديدة، كما نشأت مؤسسة جبائية من موظفين خاصين بالتحصيل الضريبي، مع توفير وسائل توضع تحت تصرفهم لتسهيل عملية جمع الضرائب، من تحصيل، نقل، توزيع، دون مراعاة للحالة الاقتصادية التي كان يعيشها المواطن خلال تلك الفترة، مما أدى إلى تدهور الوضعية الاجتماعية للفرد، فنتج عن هذا نزوح وهجرة أرضه .

من أبرز الأهداف الاقتصادية التي سعت إليها السلطات الرومانية في فرض النظام الضريبي هو تغطية العجز المالي الذي عاشته بسبب البذخ والمصاريف الكثيرة في عهد بعض أباطرتها كنبرو Néro ، تراجانوس Trajanus ، كومودوس Commodus بالإضافة إلى الحروب الأهلية وتبعاتها، خاصة الحرب التي كانت بين أوكتافيوس Augustus وأنطونيوس Antonus خلال نهاية القرن الأول ق.م، وكذلك الحرب التي حدثت ما بين 68 إلى 70 ميلادي، إذ كادت هذه المشاكل أن تفلس الدولة خلال تلك الفترات، مما أدى بهم إلى تعديل النظام الضريبي، كذلك فرضت أعباء جديدة على الأفراد والمجتمعات (ددلي، 1964: 272) ، كما زادت قيمة الجزية وأصبح البلاط يعيش حالة من التقشف، كما طلب من الموظفون المليون بإتباع سياسة إنفاق رشيدة لمواجهة الأزمة المالية (دياكوف و كوفاليف، د.ت: 660).



سعت روما أيضا إلى تحقيق تنمية اقتصادية نتيجة مختلف الأزمات التي واجهتها، حيث وجدت نفسها زراعيا في طور المجاعة بسبب قلة الأراضي الزراعية، هروب الفلاحين، قلة الإنتاج الزراعي، صناعا تحتضر بسبب قلة المصانع، عدم توفر اليد العاملة، قلة المواد الأولية، ضعف الاستثمارات ورؤوس الأموال، تجاريا التأثر بضعف الإنتاج الزراعي والصناعي، العيش بما توفره لها باقي المقاطعات التابعة لها، لذا لم يكن لها أي مخرج سوى فرض الضرائب والعناية بالنظام الجبائي الاستنزافي الذي مس الطبقة الكادحة. (Rostovtseff, 1987, p. 21)

عرفت الإمبراطورية الرومانية حركة انشائية عمرانية كبيرة مست مختلف القطاعات الاقتصادية (كأسواق، المتاجر، المصانع، المخازن...)، دينية (معابد، كنائس، تماثيل...) عسكرية (حصون، قلاع...)، خدمية (طرق، جسور، ساحات، حمامات، مساح...) كان سببها هي السياسة التوسعية التي تبنتها روما، مما سمح لها بتوسيع مجالها الجغرافي... هذا ما أدى إلى تزايد عدد السكان الذي كان يتراوح ما بين 40 إلى 60 مليون نسمة (Pekeary, 1980, p. 105)، وبالتالي السعي إلى توفير الاحتياجات الخاصة بهم، كذلك العمل على تصريف فائض السكان نحو باقي المقاطعات ولن يتأتى هذا إلا من خلال توفير السيولة المالية الضرورية لذلك، بالإضافة إلى أن انشاء المستعمرات كان عن طريق منح أراض من قبل الأباطرة لقدماء الجنود المسرحين من الجيش الذين استوطنوها وأخذوا على عاتقهم تعميرها و حصلوا على مبالغ مالية صغيرة على سبيل مكافأة نهاية الخدمة العسكرية لاستغلال تلك الأراضي زراعيا وتزويد المستعمرات بالمرافق كان يقع على عاتق أعيان المدن في إطار ما يسمى بالعطاء الواجب أو الاختياري Evergétisme مقابل الألقاب والمناصب والتشريفات الاجتماعية إلى وهذا عن طريق النظام الجبائي الذي يعتبر القاعدة الأساسية للبناء .

كما برزت فكرة بين الباحثين والمؤرخين الذين يطلق عليهم تسمية مؤيدو رؤية التحديث مفادها أن السيادة المالية لروما، كانت ستمكنها من تنفيذ سياسة ضربية جمركية حقيقية، مع الآثار الاقتصادية التي ينطوي عليها هذا التعبير، من خلال التحكم في الجمارك، لكن أصحاب الرؤية القديمة للاقتصاد القديم يرون أن



الضرائب الرومانية كانت عبارة عن وسيلة في أيدي الطبقة الأرستقراطية كان هدفها الأساسي هو زيادة المدخول المالي دون مراعاة للكيفية والنوع، فهدفها الأسى هو تحقيق الرفاهية الشخصية ليس إلا (Pekeary, 1980, p. 98)

أما عسكريا فقد سعت روما إلى توفير كل احتياجات ومتطلبات الجيوش، عملت على استحداث ضريبة جديدة سميت بالضريبة العسكرية *ares annonae milit*، كما عملوا على تموين الجيش، ودفع الرواتب، وإسكانه في مدن، بالإضافة إلى امتيازات ومنح عديدة. لقد كان الجيش خلال العهد الإمبراطوري هو القاعدة الأساسية التي كانت تقوم عليه روما آنذاك، خاصة بعد السياسة التوسعية التي تبنتها، لكن كما يقال لكل فعل ردة فعل، إذ عرف الجيش أزمات كبيرة مثل: الحروب الأهلية وتبعاتها، ثورات المقاطعات المحتلة التي ترفض الاحتلال الروماني والذي كان إلزاما على الجيش إخمادها، فوضى ومشاكل داخلية، الصراع ما بين السلطة السياسية وقادة الجيش، حيث أدى كل هذا إلى تقلص الجيش إلى النصف، انقسامه على نفسه و اختلال نظامه وصعوبة التحكم فيه من قبل الأباطرة بسبب نزوع قادته الى التمرد المستمر وبروز نار الحقد و شيوع الرغبة في الانتقام بين أفرادها (الشيخ، 2005: 68)

العمل على استمالة الجيش حيث أصبح خلال الفترة الإمبراطورية هو صاحب القوة والسيطرة فيها، إذ كان يعين الأباطرة أو يعزلهم، كما كان يفرض الأمن أو ينشر الفوضى، لذا سعى الأباطرة الرومان إلى كسب تأييده، وذلك من خلال الإغراءات المالية التي كانت قاعدته الأساسية الضرائب المفروضة على الشعب (رستوفتزف، د.ت: 74)، وفي هذا الصدد يقول جيبون واصفا هذا الأمر: " ولكن أذهان الرومان كانت مهيأة للعبودية وبشكل يختلف عن هذا كل الاختلاف، لقد كانوا يعانون الظلم ألوانا تحت وطأة الفساد الذي تردوا فيه هم أنفسهم، وتحت وطأة العنف العسكري" (جيبون، 1997: 46).

2-مراحل التحصيل الضريبي:

تنقسم عملية التحصيل الضريبي الذي حدث في مرحلتين متميزتين، حيث ارتبطتا بالنظام السياسي الروماني القائم خلال تلك الفترة وهما:



1-2-المرحلة الأولى (النظام الضريبي الغير مباشر): امتازت هذه المرحلة باعتماد نظام جبائي غير مباشر، خلال الفترة الجمهورية لروما، حيث لم تكن الظروف الاقتصادية، السياسية، والعسكرية ملائمة لتطبيق سياسة أخرى، وقد عرفت هذه المرحلة بقلّة المصادر والمراجع المختصة والدارسات، التي أوردت لنا الأخبار والمعلومات في هذا الشأن، الأمر الذي أثر سلبا على معرفة مختلف القضايا ودراسة شتى القطاعات الضريبية وطرق تحصيلها خلال الفترة الجمهورية (شنيقي، 2012: 165).

كما عرفت أيضا بعدم الترتيب والتنظيم، مما أدى بروما إلى اعتماد سياسة الالتزام الضريبي التي تمت عن طريق منح صفقات بينها وبين الشركات الخاصة المؤهلة والتي تستوفي كل الشروط المادية والقانونية، ووفقا لنظام المزايدة. هذا الالتزام شمل عملية التحصيل الضريبي، والشركة التي تحقق التطلعات يتم منحها عقود تقتضي بأخذ الدولة الحصة الكبرى من الضرائب، مع منح تلك الشركات جزء من الأرباح لتغطية التكاليف التي تم صرفها، وقد أشارت المصادر التاريخية لوجود حوالي 15 مكتبا وشركة خاصة بالضرائب في بلاد المغرب القديم، كما حملت تسميات خاصة بكل نوع من أنواع الضرائب، فمثلا: ملتزمو الرعي يطلق عليهم تسمية Pecuaruii، أما ملتزمو ضريبة الجمارك فيسمون Portorium conductores ، ملتزمو ضريبة الملح يحملون تسمية Socii salarii (حمومة، 2014/2015: 51.50)

كانت الأموال التي يتم جنمها تدخل إلى خزينة الدولة saturnii aerarii ، وهذا خلال الفترة الجمهورية، وفيما بعد تأسيس خزينة جديدة خلال فترة حكم أوكتافوس أغسطس Octavius Augustus ، ليتم تقسيم الأموال بينهما، لكن بعد بروز النظام الإمبراطوري، فقدت خزينة الدولة أهميتها في كامل المقاطعات، وأصبحت ينحصر دورها في روما فقط (مسعودي، 1987/1988: 76) وقد اطلق على الخزينة العمومية اسم أيراريوم ساتورني (لوجودها أسفل معبد ساتورنوس بروما) وهي خزينة خاصة بمجلس الشيوخ الروماني والتي استمر عملها إلى غاية منتصف القرن 4 ميلادي، بالإضافة إلى خزينة أخرى خاصة تابعة للإمبراطور تدعى أيراريوم اوغسطي Augusti aerarium أي خزينة الإمبراطور. (Delmaire, Largesses sacrées et res



privata. L'aerarium impérial et son administration de l'Ive au Vie siècle, 1989, pp. 4,7)

من مميزات هذه المرحلة أيضا هو قلة اهتمام الرومان بها، حيث يشير محمد البشير شنيقي في كتابه نوميديا وروما الإمبراطورية، إلى أن عناية روما بهذه المرحلة كانت دون المستوى وبالتالي لم تحقق المبتغى، حيث حرصوا على الضرائب السهلة والمباشرة وأهملوا الغير مباشرة (شنيقي، 2012: 181). وهذا ما حدث فعلا، حيث نجد في المرحلة الأولى سير بطيء لعملية التحصيل، عدم وجود مؤسسات تنظيمية عمومية متخصصة، قلة المداخل، طغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وطمع وجشع الجباة المسؤولين عن التحصيل، عدم وجود رقابة ولا تفتيش. كل هذا أثر سلبا على هذه المرحلة.

تعتبر هذه المرحلة أي مرحلة نظام التحصيل الضريبي الغير مباشر، النواة الأساسية والحقيقية التي قام عليها النظام الضريبي الروماني، حيث بدأت فيه عملية التنظيم وإرساء القواعد، كما تم إنشاء وعاء ضريبي قاعدته الولايات الرومانية التي كانت مدنها الأساسية والكبرى مسؤولة عن سير العملية الجبائية، كما تم أيضا إنشاء مؤسسات عمومية ذات حكم مركزي مهمتها الإشراف والمراقبة، بالإضافة إلى إنشاء قوائم ضريبية مهمتها الإحصاء والجرد، قصد تسهيل عملية تحقيق الكمال الضريبي (Delmaire, Esclaves et conditionales fiscaux au Bas-Empire romain, p. 196).

2-2-المرحلة الثانية (التحصيل المباشر): انبثقت هذه المرحلة خلال العهد الإمبراطوري، حيث كانت نتاج لمختلف التراكمات التي حصلت خلال المرحلة الأولى من سوء التسيير، طغيان المصلحة الشخصية، كثرة الشكاوي وتذمر المواطنين من الممارسات من قبل الشركات الخاصة وضد الشعب المغلوب على أمره، كثرة الضرائب وغلائها. كل هذا ساهم في عدم قدرة روما على دعم مخازنها وتوفير المتطلبات المعيشية بنوعها المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى تنامي الاختلاسات والتهرب الضريبي، مما أدى بروما إلى تغيير من أيديولوجيتها واستراتيجيتها الجبائية وتحويلها من غير مباشرة إلى مباشرة، حيث تميزت هذه المرحلة بالقيام بعملية احصاء واسعة للأفراد وممتلكاتهم، قصد معرفة القيمة الضريبية التي يمكن تحقيقها، ومعالجة



مشكلة التهرب الضريبي، كما قامت أيضا بإنشاء مصلحة خاصة بالأحوال الشخصية (Personal Status Department)، وإلزام المواطنين بالتصريح بالمواليد والممتلكات (ايمارو أبوايه: 330).

تحويل الجباية وانتقالها من الشركات الجبائية الخاصة بالضرائب إلى موظفي الإمبراطور، الذين تم وضعهم في مؤسسات عمومية تابعة للدولة مهمتهم التحصيل الضريبي (سنتطرق فيما بعد إلى مختلف الهيئات والشخصيات المشرفة على هذا الجانب وبالتفصيل) (حمومة، 2015/2014: 49)، كما تم تقسيم الهيئة المشرفة على الضرائب خلال هذه المرحلة إلى قسمين: فئة أولى مختصة بإجراء المعاملات النقدية وتتبع حركية الأموال من وإلى روما باسم الإمبراطور والذين يطلق عليهم تسمية الموزعون، وفئة ثانية هم عبارة عن وكلاء مشرفين على العمليات وتسجيلها، ووضع الحسابات والتحقق منها يسمون بالمحاسبين (France, 2000, p. 215)، ويرى أندريه إيمار André Aymard أن من مميزات النظام الجبائي المباشر هو الاستغناء عن المتعهدين والملتزمين. هؤلاء تم تعويضهم بالإدارة البلدية، كما اشتدت الرقابة على الضرائب، وكلف بهذه المهمة مفتشين ماليين يكونون مسؤولين أمام الإمبراطور، مهمتهم المراقبة، وتأمين تحصيل الضرائب، بالإضافة إلى القضاء على الاختلاس وسوء تصرف الولاة والحكام. (ايمارو أبوايه، 1986: 330).

3- سير العملية الإحصائية:

نظرا للأهمية الكبيرة للضرائب خلال الفترة الرومانية، فقد أولت روما لهذه الأخيرة الاهتمام الكبير ايزاء عملية التحصيل الضريبي، حيث شهدت تسيير هذه العملية استراتيجية فريدة من نوعها، سعت من خلالها روما لتحقيق المبتغى منها ألا هو الاستغلال الأمثل للجانب الجبائي، ولعل أبرزها:

أول عمل قامت به روما من أجل التحصيل الضريبي الجيد هو السيطرة على الأقاليم ومختلف المقاطعات التابعة لها، خاصة تلك الغنية بمختلف الثروات الطبيعية والجبائية، خصوصا بعد اعتبارها أراضي رومانية وفقا لقانون الملكية العمومية للشعب الروماني والمسمى بـ Ager Publicus (Corbie, 1991, p. 663) romani Populi Romani ، هذا القانون سمح بالتصرف بكل الخيرات والمقومات



التي تحظى بها مختلف الولايات التابعة لروما، كبلاد المغرب القديم، هذه الأخيرة كانت تعتبر المنبع الأساسي للضرائب التي تصل الإمبراطورية، حيث أثقلت كاهل الولايات بصفة عامة وبلاد المغرب بصفة خاصة، في حين حققت الرفاهية والازدهار لروما، وفي هذا الصدد يقول أندريه إيمار: "André Aymard استمرت الولايات لوحدها في تحمل مثل هذه الأعباء المالية. وجدير بالذكر أنه لم يسبق للإمبراطورية أن عرفت عهدا من اليسر والازدهار المالي، كالعهد الذي مر عليها إذ ذاك، فقد راحت تنفق ببذخ على مشاريع تعد إذ ذاك من الكماليات" (إيمار وأبوايه، 1986: 329)

إنشاء نظام رقابي محاسباتي سعت من خلاله روما إلى المحافظة على المداخل الضريبية، وذلك بسبب الفساد الإداري والمالي الذي عانت منه، وفي هذا الصدد يقول محمد البشير شنيقي: "...غير أن هذا النظام الضريبي كان يبدو عقيم الفائدة، حيث كانت الكماليات المتحصل عليها من الضرائب ومختلف الإيرادات تتناقص باضطراد، تحت نهش الملتزمين والوكلاء، فلا يصل إل خزانة الدولة سوى القليل..." (شنيقي، 2012: 166). كما عملت أيضا من خلال هذا النظام الرقابي على زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي، بالإضافة إلى رصد ومحاربة حالات عدم الالتزام من خلال تطبيق الأنواع المختلفة من الرقابة الجبائية (مواس، 2021: 445). كما يشير ورمنقن إلى أن أهم وسيلة اعتمدها روما من أجل تحقيق هذه السياسة هو سن القوانين واجبارية اتباعها وتطبيقها، حيث بلغ عددها حوالي 192 قانونا (ورمنقن، 1994: 64).

إنشاء نظام كامل متكامل خاص بالجانب الضريبي، واعتباره قطاعا استقلاليا هدفه توفير السيولة المالية، والاحتياجات الضرورية لروما سواء المدنية أو العسكرية، كما قامت أيضا بإنشاء نظام مالي يضم في كنفه مجموعة من الموظفين الذين تتمثل مهامهم في التحصيل، المحاسبة، التوزيع، الرقابة... كما تم أيضا إنشاء هيئة خاصة بإجراء المعاملات النقدية ومراقبة تحركات الأموال من وإلى روما (France, 2000, pp. 214-215)

وقد مرت العملية الجبائية الرومانية في بلاد المغرب القديم بأربع مراحل أساسية، ساعدت في تحقيق أكبر قدر ممكن من المداخل الضريبية وهي: الجرد والإحصاء، الجمع والتحصيل، التأمين والنقل، التوزيع والتخزين، فبالنسبة للأولى لم



يكن لروما أي معلومات وأرقام خاصة بالأفراد والممتلكات والثروات المحلية الخاصة ببلاد المغرب القديم، حيث صعب هذا من مهمة التحصيل، بالإضافة إلى تحقيق عدم المساواة بين المواطنين، وفي هذا الصدد نستند إلى نص من المرسوم التطبيقي لوالي مصر أريستئوس أوبطاتوس المؤرخ في عام 297 م، جاء فيه: "إن تقديرات الدخل العام تتم بطريقة يترتب عليها أن بعض الناس لا تقع على عاتقهم إلا أخف الأعباء، في حين أن البعض الآخر يرهقون بها أشد الإرهاق...". لذا فرض هذا الأمر على الدولة وضع وسن قواعد ومقاييس جديدة أساسها الإحصاء والجرد، قصد معرفة المصادر التي تحقق لها أكبر قدر ممكن من المدخول الضريبي (شنيقي، 2012: 171-172)، فتم إنشاء جداول وقوائم ضريبية خاصة ببلاد المغرب القديم (Delmaire, Esclaves et conditionales fiscaux au Bas-Empire romain, p. 195). كما قاموا أيضا بإنشاء مصلحة خاصة بالأحوال الشخصية وإلزام الناس بالتصريح بالمواليد (ايمارو أبوايه، 1986: 330).

أما فيما يخص الجمع والتحصيل فقد تطرقنا فيما سبق إلى النظام الضريبي الغير مباشر والمباشر، وذكرنا قضية مهمة في هذا الشأن ففي الفترة الجمهورية كانت هذه العملية تتم من قبل شركات خاصة يتم التعاقد معها وفق قواعد وبنود معينة تفرضها الدولة عليها، لكن خلال العهد الإمبراطوري تم انشاء مؤسسات عمومية تابعة للدولة تحتوي على مجموعة من الموظفين الذين تختلف مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، كما تختلف أيضا مهامهم، مهمتها جمع وتحصيل الأموال الضريبية بأقل التكاليف وبسرعة أكبر.

أما في قضية التأمين والنقل، فالأولى كانت بتنسيق بين السلطات السياسية والعسكرية، فالعسكرية مهمتها حماية هذه الضرائب سواء العينية أو المالية من التخريب أو السرقة والمساهمة في نقلها، بالإضافة إلى حماية الموظفين المشرفين على هذه العملية من أي أذى قد يصيبهم، وفي بعض الأحيان كانوا هم بحد ذاتهم يشرفون على عملية التحصيل الضريبي، خاصة في المناطق التي تعرف بكثرة الثورات والاضطرابات. أما السياسي فمهمته سن القوانين، تنظيم العملية الجبائية والإشراف عليها، كتابة التقارير وارسالها للسلطات المعنية خاصة الإمبراطور ومجلس الشيوخ الروماني. أما النقل فينقسم إلى قسمين: بري وبحري، فالأول يكون على عاتق



الفلاحين والعبيد والجنود، من واجهم الحفاظ على هذه الضرائب، وصيانة الوسائل التي تستعمل فيها بالإضافة إلى تعويض ما تلف خلال النقل، ويتم أيضا شحن وحمل تلك الضرائب بشقيها المالي والعيني. وفيما يخص النقل البحري فيتم التعاقد مع شركات بحرية خاصة، كما يشرف على هذه العملية متصرف الأنونة الإفريقي Praefectus Annonae في قرطاج (شنيقي، 2012: 181)، والتي ذكرتها المصادر منذ عهد ماركوس أوريليوس Marcus Aurelius، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الشركات كانت تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على هذه الصفقات وذلك للامتيازات الكبيرة التي تحظى بها، كالأجر المرتفع، الإعفاء من الضرائب، تحمل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية والحوادث التي تتعرض لها سفن هذه الجمعيات خلال عملية النقل، الانفراد باحتكار النقل التجاري البحري فيما بعد (مسعودي، 1987/1988: 122).

وفيما يخص عمليتي التخزين والتوزيع فقد تطرقنا العنصرين السابقين أي الاستغلال الزراعية والصناعي، حيث كانا يعتبران شريان حياة للاقتصاد الروماني عامة، ولنظام الأنونة خاصة، ونخص بالذكر هنا شقيه العمومي والعسكري، حيث أولت لهما روما الأهمية الكبرى من خلال جملة من الإجراءات والتدابير التي ذكرناها سابقا، وذلك قصد المحافظة على التزود الدوري واليومي بالأنونة، وبمختلف الضرائب الأخرى سواء المباشرة أو الغير مباشرة.

4-الإشراف الجبائي:

كثيرة تلك الهيئات المشرفة على عملية التحصيل الضريبي، حيث تمثلت في شكل إدارة تضم مجموعة من الموظفين في مختلف المناصب، والذين كانوا ذو صلة مباشرة بالنظام الضريبي، إذ عرفت عنها التدرج في المناصب، بالإضافة إلى التنوع، فلكل مجال موظفين خاصين بها، كالإحصاء، النقل، التخزين، التوزيع... كذلك اختلاف تلك الوظائف من مقاطعة إلى أخرى، أي حسب أهمية كل ولاية بالنسبة لروما، قضية أخرى لابد من مراعاتها عند دراسة الجهاز الإداري الضريبي هي الفترة الزمنية أي يختلف هذا الجهاز خلال العهد الجمهوري، عن العهد الإمبراطوري، بالإضافة إلى مراعاة الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء الجهاز (لا تقل ثروتهم



عن 60 ألف سسترس)، ونقطة أخيرة وليست آخرة مهمة هو وجود فرق ما بين الجباية العمومية والعسكرية، فلكل مميزاتها، وموظفيها الخاصين بها، وحتى القيمة التي يتم تحصيلها تختلف. في هذا العنصر أي الإدارة الجبائية الرومانية سنتطرق إلى أهم هذه الوظائف، التي أبرزتها مختلف المصادر (المادية والأدبية)، بالإضافة إلى المراجع التاريخية المتخصصة، سندرس أسماء موظفيها، مهامهم، حقوقهم، واجباتهم. ومن بينهم:

-الحاكم العام: وهو أعلى الهرم الإداري للنظام الجبائي، حيث كان يديرها رئيس المحكمة أو قاضي الضرائب أو كما يطلق عليه تسمية البريتور (شنيقي، 2012). هذا ما أكدته الباحثة رولاند دولمار Roland Delmaire، حيث يرى أن الموظفين المسؤولين عن المالية والضرائب كانوا تحت سلطة القضاة المفوضين، وتحت سلطة مجلس الشيوخ الروماني، كما يرى أيضا أن الافتراض يوحى إلى أن أعضاء الطاقم الإمبراطوري المصادق عليهم يجب أن يكونوا ملحقين بخدمات الحاكم العام، لتنفيذ القرارات، والمراقبة والإشراف على الضرائب بطريقة جيدة. (Delmaire, Esclaves et conditionales fiscaux au Bas-Empire romain, p. 196)

-نائب الفئصل: قبل القرن الثاني ميلادي كانت هذه الوظيفة تتمثل في مسؤول عن الضرائب بجميع أنواعها، لكن منذ عهد الإمبراطور الروماني تراجانوس Trajanus فقد قام بتقسيمها إلى قسمين: موظف تابع للإمبراطور يكون كمراقب بحري مهمته تحصيل الضرائب على السلع القادمة من البحر، وضريبة الوفاة، أما الثاني فهو مراقب بري، يتولى تحصيل الضرائب الواردة عن طريق البر وبيع العبيد بالإضافة إلى عتقهم (أنديشة، د.ت: 182-183).

-الوكيل الإمبراطوري: مسؤول عن متأخرات الضرائب والمبالغ التي لم تتمكن من تحصيلها، كان في العادة عبدا للإمبراطور، لم يكن للموزع شخصية قانونية أي لم يكون خاضع لقوانين معينة، بل تابع للإمبراطور ويطبق كل ما يطلب منه، هذا يعني أن العمليات التي قام بها أنتجت آثارها مباشرة في شخص السيد أي الإمبراطور (زيادة الثروة الشخصية). (Delmaire, Esclaves et conditionales fiscaux au Bas-Empire romain, p. 201)



المحاسبين Numerarii، الصرافين Tabularii، الوزانين Mensores هؤلاء الموظفين تكون وظائفهم متقاربة من ناحية الزمان أو المكان أو الهدف، فالصرافين والمحاسبين هم المكلفين بالجهاز المالي (كنا قد تطرقنا إلى هذه القضية في العنصر السابق)، حيث كانت مهمتهم هو تحديد قوائم المعنيين بالضرائب، بالإضافة إلى التدقيق في الضرائب العينية خاصة القمح، وذلك لكثرة التحايل والغش، ولتفادي النقص في التموين...أي يعتبرون همزة وصل ما بين أعلى هرم النظام الضريبي، وبين الأقل شأنًا، لذلك تنوعت مناصبهم ومهامهم. (كريمة، 2017/2018: 142)

-متصرف التموين: كان مركزه بقرطاجة، مهمته جمع واحصاء ضريبة التموين في بلاد المغرب القديم. ترتبط هذه الوظيفة أساسا بمتصرف الأنونة العام الذي كان مقره الرسمي في العاصمة روما (Annonae africae sed et urbis romae)، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا ينفرد بكامل الصلاحيات الخاصة بالجانب الضريبي، بل كان خاضعا ولو جزئيا للحاكم العام بقرطاجة. (شنيقي، 2012: 178)

-الأوكيانوس Oceanus: وهو عبارة عن محافظ مهمته إدارة الأنونة، ومسؤول عن توفير النفقات الخاصة بنقل وتوزيع القمح، هذا وفقا لما أورده جيرار بولفير، لكن برزت نظرية أخرى للباحثة هانريات بافيس ديسكوراك، التي ترفض وبشدة هذا المقترح، حيث اعتبرتهم ليسوا مستقلي التكوين والنشاط، بل تابعين لمكاتب خاصة (Delmaire, Esclaves et conditionales fiscaux au Bas-Empire romain, p. 204).

-الكويستور Quaestor: يعتبر من بين أهم الوظائف في المقاطعة الافريقية، حيث يتولى استلام المداخيل من جامعي الضرائب، كما يشرف أيضا على الخزينة. كان هذا المنصب ذو أهمية كبيرة من أجل التدرج والصعود في التدرج الاجتماعي والسياسي، كمناصب في مجلس الشيوخ الروماني، وحتى في مستعمراتها، علما أن هذا المنصب لا يكون سهل الوصول إليه بل صعبا، حيث الراغب في الحصول عليه لا بد من توفر شروط معينة لديه، كالنسب الاجتماعي، الشروط المالية الباهظة، حسن السيرة، المنجزات. لذا كانت هذه الوظيفة ذات أهمية كبيرة لتسلك الوظائف العامة، وما النقوش الأثرية التي عثر عليها في بلاد المغرب القديم إلا خير دليل. (حمومة، 2015/2014: 61).



-البروكوراتور :يعرف على أنه حاكم أو متصرف مقاطعة رومانية مكلف بمداخليل الإمبراطورية، عين على مقاطعتي موريطانيا القيصرية والطنجية، كلف بمهام استحصال الضرائب في هاتين المقاطعتين، أما فيما يخص القبائل المحلية، خاصة تلك التي تشهد رفض وتهرب ضريبي أو انتفاضة وثورات فإنها تخضع لنظام شبه عسكري، يمثلها الوالي يطلق عليه تسمية برايفكتوس (Praefectus)، وهو عبارة عن ضابط عسكري مهمته الإشراف على النظام الضريبي للمناطق التي ترفض دفع الضرائب، ولا ترغب في الخضوع للحكم الروماني. (رحماني، 2009/2008: 97)

-رجال الطبولاري Tabularii: وهي أصغر الوحدات الإدارية الضريبية بالمقاطعة، يطلق عليهم هذه التسمية نسبة الى طابولاريوم أي مكتب الجباية، وهم موظفون أو أعوان في الإدارة الجبائية بالمدن ويكونون من العبيد أو المعتقين الإمبراطوريين يشار إليهم عادة في النقوش باسم adiutor tabularii توكل اليهم الأعمال المكتبية و مراجعة الحسابات و حفظ السجلات و الوثائق المحاسبية، كما يشرفون على الضرائب في المدينة، يتم انتقائهم بعناية كونهم الأكثر احتكاكا بالسكان، كما لا بد من حسن التصرف أمام الناس، بالإضافة إلى ربط علاقات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، مع مختلف أطراف المجتمع، ويعتبر هؤلاء العمود الذي تقوم عليه عملية جمع الضرائب. (شنيقي، 2012: 179)

هؤلاء يمثلون جزء بسيط من مجموعة الموظفين الرومانيين الذين كانوا يشكلون النظام الإداري والمالي للجباية الرومانية، حيث تختلف التسميات التي أطلقت عليهم، كما تتعدد مناصبهم بتعدد الضرائب، بالإضافة إلى خضوعهم لمجموعة من القوانين الصارمة التي لا بد من إتباعها، قصد المحافظة على الاستقرار، تحقيق الأهداف المسطرة، الديمومة واستمرارية النظام، توفير المتطلبات المرجوة سواء المالية أو العينية.

5-مميزات النظام الضريبي الروماني في بلاد المغرب القديم:

من مميزات النظام الضريبي خاصة من الناحية الإدارية هو أن لقب الموظفين العموميين يشير دائما وبدقة إلى الخدمة التي ينتمون إليها، كما تختلف وظيفتهم باختلاف القطاع التابعين له سواء إدارة مالية أو ضريبية (France, 2000, pp. 209, 214).



تمثل قائمة هؤلاء الموظفين مجموعة كبيرة وغنية من الناحيتين الكمية والنوعية، مما يجعلها أساسا لتطوير وإصلاح النظام الجبائي، الذي لا بد من توفر شروط ملائمة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المداخل المالية. (Delmaire, Esclaves et conditionales fiscaux au Bas-Empire romain, p. 199)

الأهمية الكبيرة التي حظيت بها منطقة بلاد المغرب القديم خلال الفترة الرومانية، تجسدت على أرض الواقع من خلال النظام الجبائي، حيث وفرت لهذه القضية كل الموارد البشرية والمادية، كما تجند لها مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية التي عملت بدورها على الاستغلال الأمثل لهذا النظام الجبائي.

للامساواة في فرض الضرائب ببلاد المغرب القديم خلال الفترة الرومانية، حيث نجد هناك ضرائب عديدة فرضت على الشعب الأعزل، في حين لم تفرض على الطبقة الأرستقراطية أو الجنود الرومان ومواطنيهم، هذا ما خلق طبقة في المجتمع، إذ زاد هؤلاء غنى، في حين الشعب زاد فقرا ومعاناة، مما خلق العديد من المشاكل سواء الاقتصادية كهروبهم من خدمة الأرض، الهرب الضريبي، العزوف عن العمل والإنتاج، الطبقة، والنزوح من الريف إلى المدينة، بالإضافة إلى انتشار الفقر والمجاعة، أما أمنيا فقد برز امتعاض شعبي أدى إلى اندلاع العديد من الانتفاضات والثورات المحلية.

-خاتمة:

ما يمكن قوله في الأخير من خلال هذا المقال المعنون ب: التحصيل الضريبي في بلاد المغرب القديم خلال الفترة الرومانية، ما يلي :

-كانت منطقة بلاد المغرب القديم خلال الفترة الرومانية أهم مصدر لتدعيم الخزينة، وتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي، وذلك لما تحتويه من مؤهلات ضريبية وتمويلية، لذلك أولت لها روما الأهمية الكبرى، وعملت على استغلال هذا الجانب بأحسن طريقة، وذلك من خلال وضع سياسة ممنهجة لتحقيق أفضل عملية تحصيل ضريبي، بالإضافة إلى سن الكثير من القوانين خاصة في المجال الزراعي والتجاري، كله هذا كان له الدور الكبير في تحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد الاقتصادي المهم.



-تنقسم عملية التحصيل الضريبي الروماني في بلاد المغرب القديم إلى مرحلتين الأولى كانت غير مباشرة امتدت خلال الفترة الجمهورية تميزت بعدم الترتيب والتنظيم، أما الثانية فهي مباشرة حيث انبثقت خلال العهد الامبراطوري، إذ كانت نتاج لمختلف التراكمات التي حصلت خلال المرحلة الأولى من سوء التسيير ووطغيان المصلحة الشخصية، بالإضافة إلى شكاوى وتذمر المواطنين، تميزت هذه المرحلة بالقيام بعملية إحصاء للأفراد والممتلكات، تحويل الجباية وانتقالها من الشركات الخاصة إلى موظفي الامبراطور.

-نظرا للأهمية الكبيرة للضرائب خلال الفترة الرومانية، فقد أولت روما لهذه الأخيرة الاهتمام الكبير إزاء عملية التحصيل الضريبي، حيث شهدت تسيير هذه العملية استراتيجية فريدة من نوعها، سعت من خلالها روما لتحقيق المبتغى منها ألا هو الاستغلال الأمثل للجانب الجبائي، وذلك من خلال السيطرة الكاملة على مختلف الأقاليم والمقاطعات التابعة لها خاصة تلك الغنية منها، إنشاء نظام رقابي محاسباتي سعت من خلاله إلى المحافظة على المداخيل الضريبية، إنشاء نظام كامل متكامل واعتباره قطاع استقلالي التسيير، تقسيم العملية الإحصائية إلى أربعة أقسام وهي الجرد والاحصاء، الجمع والتحصيل، التأمين والنقل، التوزيع والتخزين.

-تنوع الضرائب ما بين المباشرة وغير مباشرة، ساعد هذا الأمر في تحقيق الرفاهية الرومانية التي كانت على حساب مقاطعاتها، ومن بينها بلاد المغرب القديم، التي بدورها عانت الويلات من هذه السياسة الجبائية المجحفة والتي تقضي باستنزاف خيرات المنطقة، حيث لم يسلم لا الحجر ولا الشجر ولا البشر من هذه الممارسات.

-تعدد الأهداف المبتغاة من فرض هذا النظام ما بين الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الدينية، حيث بفضل نجاعة السياسة الجبائية استطاعت روما أن تحافظ على كيانها لمدة طويلة، كما عرفت أيضا توسعات عديدة سواء في الشرق أو في الغرب.

-من أجل تسهيل العملية الجبائية قامت السلطات الرومانية بتعيين هيئة خاصة لتحصيل ضريبي مميزة، حيث يشرف على هذه العملية حاكم عام، يساعده في ذلك نائب القنصل، وكيل امبراطوري، محاسبين، صرافين، وزانين، كويستور، متصرف



تموين، أوكينوس، بروكوراتور، رجال يسمون الطبولاي... كل هذا من أجل تحقيق أفضل استغلال ضريبي بالمنطقة، وما يدل على هذا هو أن بلاد المغرب القديم، كان يعتبر المنبع الأساسي للخرينة الرومانية.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أحمد أنديشة. (د.ت). التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث (المجلد ط1). مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- 2- إدوارد جيبون. (1997). اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها (المجلد ج1، ط2). (أحمد نجيب هاشم، المترجمون) الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 3- آسيا مسعودي. (1988/1987). التبادل التجاري بين إيطاليا وبلاد المغرب القديم خلال العهد الإمبراطوري الأول (القرن الأول- القرن الثالث). رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، معهد التاريخ، جامعة الجزائر.
- 4- أندري إيمار، وجانين أبوايه. (1986). تاريخ الحضارات العامة " روما وإمبراطورتها " (المجلد م2، ط2). (فريد داغر، و فؤاد أبو ريحان، المترجمون) بيروت. باريس: منشورات عويدات.
- 5- ايفانوفيتش ميخائيل رستوفتسف. (د.ت). تاريخ الإمبراطورية الرومانية "السياسي والحضاري " (المجلد ج1، ط1). (زكي علي، و محمد سليم سالم، المترجمون) مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع.
- 6- باحمد سعيد رحمان. (2009/2008). الأثونة في المغرب الروماني (الضرائب العينية على إنتاج القمح وزيت الزيتون 146 ق. م- 235 م). رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.
- 7- بريان هربات ورمنقتن. (1994). تاريخ ولايات شمال إفريقيا الرومانية من دقلديانوس إلى الاحتلال الوندالي (المجلد ط1). (عبد الحفيظ فضيل الميار، المترجمون) ليبيا: دار النشر المغرب.
- 8- الجودي حمومة. (2015/2014). الضرائب الرومانية في بلاد المغرب القديم منذ سقوط قرطاج 146 ق. م إلى نهاية الاحتلال الرومانية 430 م. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.
- 9- حسين الشيخ. (2005). 10 دراسات في تاريخ الحضارات القديمة "الرومان" (المجلد ط3). مصر: دار المعارف الجامعية.



- 10-دونالد ددلي. (1964). حضارة روما. (فاروق فريد، و جميل يواقيم الذهبي، المترجمون) مصر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- 11-رمضان تسعديت. (1990). الإصلاحات السيفيرية في بلاد المغرب القديم (195-235 م). رسالة ماجستير في التاريخ القديم . معهد التاريخ، جامعة الجزائر.
- 12- ف دياكوف، و س كوفاليف. (د.ت). الحضارات القديمة (المجلد 2، ط1). (نسيم واكيم اليازجي، المترجمون) دمشق: منشورات دار علاء الدين.
- 13-محمد البشير شنيقي. (2012). نوميديا وروما الإمبراطورية، تحولات اقتصادية واجتماعية في ظل الاحتلال (المجلد ط1). الأبيار، الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
- 14-محمد الحبيب بشاري. (2013). سياسة روما الزراعية في "الجزائر" القديمة (نوميديا وموريطانيا القيصرية). المدينة والريف في الجزائر القديمة، أعمال الملتقى الوطني الأول، تنسيق بختة مقرانطة. معسكر.
- 15-نور الدين كريمة. (2017/2018). مصالح إدارة الأنونة في روما والمقاطعات الرومانية، مقاطعة إفريقية بالخصوص خلال العصر الإمبراطوري 27ق. م-395م. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم في التاريخ والحضارات القديمة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2.
- 16-نورة مواس. (2021). الإصلاح الضريبي في الإمبراطورية الرومانية، خلال عهد الإمبراطور ديوكليسيانوس 284-305م. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع2.

Al-Bibliography:

- 1-Andisha, A. (n.d.). Al-tarikh al-siyasi wa al-iqtisadi lil-mudun al-thalath (1st ed., Vol.). Misrata, Libya: Al-Dar Al-Jamahiriya lil-Nashr wa Al-Tawzi' wa Al-I'lan.
2. Gibbon, E. (1997). Idmihlal al-imbraturiya al-rumaniya wa suqutuha (2nd ed., Vol. 1, A. Najib Hashim, Trans.). Cairo: Al-Hay'a Al-Misriyya Al-Amma lil-Kitab. (Original work published 1776–1788)
3. Masoudi, A. (1987/1988). Al-tabadul al-tijari bayna Italiya wa bilad al-Maghrib al-qadim khilal al-'ahd al-imbraturi al-awwal (al-qarn al-awwal – al-qarn al-thalith) [Master's thesis, University of Algiers].
4. Aymard, A., & Aubaile, J. (1986). Tarikh al-hadarāt al-‘amma: Roma wa imbraturiyatiha (2nd ed., Vol. 2, F. Dagher & F. Abu Rayhan, Trans.). Beirut/Paris: Manshurat ‘Awidat.



5. Rostovtzeff, M. I. (n.d.). Tarikh al-imbraturiyya al-rumaniya: al-siyasi wa al-hadari (1st ed., Vol. 1, Z. Ali & M. Salim Salem, Trans.). Cairo: Maktabat Al-Nahda Al-Misriyya.
6. Rahmani, B. S. (2008/2009). Al-anunah fi al-Maghrib al-Rumani (al-dara'ib al-'iniyya 'ala intaj al-qamh wa zayt al-zaytun 146 Q.M - 235 M) [Master's thesis, University of Algiers].
7. Herbert, B., & Warmington, E. (1994). Tarikh wilayat shamal Ifriqiya al-rumaniya min Diocletian ila al-ihtilal al-Wandali (1st ed., A. Fadhil Al-Miyar, Trans.). Libya: Dar Al-Nashr Al-Mu'arrab.
8. Hammouma, E. (2014/2015). Al-dara'ib al-rumaniya fi bilad al-Maghrib al-qadim mundhu suqut Qartaj 146 Q.M ila nihayat al-ihtilal al-rumani 430 M [Master's thesis, University of Algiers 2].
9. Al-Sheikh, H. (2005). 10 dirasat fi tarikh al-hadarāt al-qadima: al-Ruman (3rd ed.). Egypt: Dar Al-Ma'arif Al-Jami'iyya.
10. Dudley, D. (1964). Hadrat Roma (F. Farid & J. Y. Al-Dhahabi, Trans.). Egypt: Dar Nahdat Misr lil-Tiba'a wa Al-Nashr.
11. Tessaadit, R. (1990). Al-islahat al-sifiriyya fi bilad al-Maghrib al-qadim (195–235 M) [Master's thesis, University of Algiers].
12. Diakov, V., & Kovalyev, S. (n.d.). Al-hadarāt al-qadima (1st ed., Vol. 2, N. W. Al-Yazji, Trans.). Damascus: Manshurat Dar 'Ala' Al-Din.
13. Cheniti, M. B. (2012). Numidia wa Roma al-imbraturiyya: tahawulat iqtisadiyya wa ijtimaiyya fi zill al-ihtilal (1st ed.). El Abiar, Algeria: Kunuz Al-Hikma lil-Nashr wa Al-Tawzi'.
14. Bouchari, M. H. (2013). Siyasat Roma al-zira'iyya fi "Al-Jaza'ir" al-qadima (Numidia wa Mauritania al-Qaysariyya). In B. Mekranta (Ed.), Al-madina wa al-rif fi al-Jaza'ir al-qadima: A'mal al-multaqa al-watani al-awwal (pp. xx–xx). Mascara: [Publisher if available].
15. Karima, N. (2017/2018). Masalih idarat al-anunah fi Roma wa al-maqati' al-rumaniya, maqta'at Ifriqiya khususan khilal al-'asr al-imbraturi 27 Q.M – 395 M [Doctoral dissertation, University of Algiers 2].
16. Mouwass, N. (2021). Al-islam al-daribi fi al-imbraturiyya al-rumaniya khilal 'ahd al-imbratur Diocletianus 284–305 M. Al-Muqaddima lil-Dirasat al-Insaniyya wa al-Ijtima'iyya, (2), xx–xx.